أثر المحددين الصيني والإيراني على العلاقات الأمريكية – الهندية

نانسى أحمد حامد محمد هلال *

ملخص

تلقى هذه الدراسة الضوء على الدور المؤثر الذي يلعبه كلاً من المحددين الصيني والإيراني في العلاقات الأمريكية – الهندية.

أولاً: أثر المحدد الصيني: في ظل تنامي الدور الذي تحتله الهند في الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين، لاسيما وأن العلاقات الصينية – الهندية قد شهدت موجات متقطعة من التوتر بسبب: النزاع الحدودي الطويل الأمد، والخلاف بشأن السيادة على منطقة التبت، بجانب العلاقة المتميزة بين الصين وباكستان. بالإضافة إلى، التنافس التكنولوجي الصيني–الهندي، وتنامي الصراع بينهما على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا.

ثانياً: أثر المحدد الإيراني: فالهند لها مصالح استراتيجية مهمة مع إيران تتعارض مع السياسة الأمريكية، الأمر الذي يضعها في معضلة موازنة علاقاتها مع إيران مقابل شراكتها المتنامية مع الولايات المتحدة. فليس بجديد القول بأن محاولات الولايات المتحدة لسنوات محاصرة إيران وفرض عقوبات دولية عليها لاحتواء طموحاتها النووية وتحجيم نفوذها، كان لها تأثير سلبي على التعاون الهندي – الإيراني وبالأخص في مشاريع الطاقة والتي شهدت تراجعاً ملموساً.

الكلمات المفتاحية: الهند، الولايات المتحدة، الصين، إيران.

* دارسة دكتوراه – قسم العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال

The Impact of Chinese and Iranian Determinants on US-India Relations

Abstract

This study sheds light on the influential role played by both the Chinese and Iranian determinants in American - Indian relations.

First: The Impact of the Chinese determinant: In light of the growing role that India occupies in the American strategy to contain China, especially since Chinese - Indian relations have witnessed intermittent waves of tension due to: the long-standing border dispute, the disagreement over sovereignty over the Tibet region, in addition to the distinguished relationship between China and Pakistan. Additionally, the Chinese - Indian technological competition and the growing conflict between them over regional influence in South Asia.

Second: The Impact of the Iranian determinant: India has important strategic interests with Iran that conflict with American policy, which places it in a dilemma of balancing its relations with Iran against its growing partnership with the United States. It is not new to say that the United States' attempts for years to besiege Iran and impose international sanctions on it to contain its nuclear ambitions and limit its influence have had a negative impact on Indian - Iranian cooperation, especially in energy projects, which have witnessed a noticeable decline.

Keywords: India, United States, China, Iran.

أثر المحددين الصيني والإيراني على العلاقات الأمريكية – الهندية

مقدمة الدراسة:

عقب انتقال مسرح الصراع العالمي إلى قلب القارة الآسيوية مع تمركز القوات الأمريكية في كل من أفغانستان وباكستان. وهو ما شكل أساساً في البحث في الترتيبات الجديدة على مستوى الإقليم وإمكانية تغير موازين القوى بناءً على التغيرات والتحديات التي يشهدها الإقليم. [1] الأمر الذي يعزز من الدور المؤثر الذي تلعبه المحددات الإقليمية في العلاقات الأمريكية – الهندية لاسيما وأن التحالفات السياسية المتكونة نتيجة العلاقات السائدة بين وحدات الإقليم تُعد بمثابة العمق الاستراتيجي الحيوي للولايات المتحدة في آسيا لحفظ مصالحها في الإقليم عامة ومع الهند خاصة مستثمرةً العاملين الجيوبولتيكي والجيواستراتيجي المرجحين لمزيد من علاقات الصداقة والتفاهم لاسيما مع الهند. [2] في إطار تحليل المحددات الإقليمية المؤثرة في العلاقات الأمريكية – الهندية يبرز المحددان الصيني والإيراني على وجه التحديد وهو ما ستركز عليه هذه الورقة البحثية.

الهدف من الدراسة:

---

[1] د/ لبنى جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا.** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017، ص ص: 69- 70.

[2] د/ صفاء حسين على ، "مستقبل العلاقات الهندية الأمريكية: الدوافع والمحددات"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية.** العدد 20، يوليو 2020، ص: 225.

تسعى هذه الدراسة لتحليل تأثير كلا من المحددين الصينى والإيراني على العلاقات الأمريكية – الهندية، وإلى أي مدى يؤثران فيها، وما الاحتمالات المستقبلية لتأثيرهما.

التساؤلات البحثية:

1. ما هي المحددات الإقليمية المؤثرة على العلاقات الأمريكية – الهندية؟
2. إلى أي مدى يؤثر المحدد الصينى على العلاقات الأمريكية – الهندية؟
3. إلى أي مدى يؤثر المحدد الإيرانى على العلاقات الأمريكية – الهندية؟
4. ما هي الاحتمالات المستقبلية للتأثير المحددين الصينى والإيراني على العلاقات الأمريكية – الهندية؟

مناهج الدراسة:

1. منهج تحليل النظم (الاقتراب النسقي): الذي يتعامل مع أي ظاهرة سياسية على أنها نظام له حدود تميزه عن البيئة التي يعمل فيها ويؤثر فيها ويتأثر بها عن طريق ما يرد إليه من مدخلات قد تكون في صورة ضغوط أو تأييد أو مساندة، وما يصوغه من مخرجات بعد تفاعله مع المدخلات قد تأخذ صورة قرارات وسياسات أو سلوكيات فعلية، ومن تغذية راجعة تنقل إليه المعلومات عن مدى ملائمة مخرجاته استجابةً للمدخلات.[1]

2. منهج المصلحة القومية: يعتبر هذا المنهج مرتكز محوري للمدرسة الواقعية التي قامت على مفاهيم ثلاث أساسية هي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية.[2] ويمكن توظيف هذا الاقتراب من خلال الاستعانة به لتحليل سياسات

---

[1] للمزيد أنظر: أ.د/ عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة.** (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 2007)، ص: 168 – 170.

[2] أ. د/ درية شفيق بسيوني، **أصول العلاقات الدولية.** (القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، 2000)، ص ص: 73-75.

ومواقف وقرارات الأطراف محل الدراسة، باعتبار ان الهدف النهائي للسياسة الخارجية لأي دولة هو تحقيق مصلحتها وبالتالي يمكن فهم التفاعلات السياسية للدولة في إطار علاقتها مع الآخرين لضمان أمنها واستقرارها وامتلاكها للقوة.

أولاً: أثر المحدد الصيني على العلاقات الأمريكية – الهندية:

تاريخياً، شهدت العلاقات الصينية – الهندية حالة من التأرجح ما بين التقارب الكامل والتنافر التام[1]، فرغم البداية الإيجابية التي ميزت العلاقات بين الدولتين في البداية باعتراف الهند بجمهورية الصين الشعبية عام 1949، وتدعيمها لها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وعدم اعترافها بحكومة الصين الوطنية "تايوان"[2]، ثم توقيع البلدين على "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" في التاسع والعشرين من أبريل عام 1954 والذي مثل ذروة العلاقات بينهما.[3] إلا أن هذا الوفاق لم يدم طويلاً إذ تنتاب علاقاتهما منذ أكثر من نصف قرن موجات متقطعة من التوتر بسبب عدة قضايا خلافية بيانها كالتالي:

1. **النزاع الحدودي بين الهند والصين:**

وهو نزاع تاريخي مبعثه الخلاف بين الجانبين حول حقوق السيادة في عدد من المواقع ضمن الحدود الممتدة بين البلدين بمساحة 3488 كم نتيجة تمسك الهند بالحدود التي رسمتها معاهدات الحقبة الاستعمارية البريطانية في جنوب آسيا، بينما تعتبر جمهورية الصين الشعبية أن هذه المعاهدات قد فُرضت عليها وتتطالب بإعادة

---

[1] هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية..قمة الانفراج التاريخية"، **السياسة الدولية**.العدد153، يوليو2003، ص:244.

[2] د/ لبنى جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا**. مرجع سابق، ص: 129.

[3] Chietigj Bajpaee,"China-India: Regional Dimensions of the Bilateral Relationship", **Strategic Studies Quarterly**. Air University Press, Vol. 9, No. 4, Winter 2015, P:108.

التفاوض بشأنها[1]، وبناءً عليه تتهم الهند الصين باحتلال 38 ألف كلم^2 من أراضي كشمير، بينما تتهم الصين الهند بالاستيلاء على 90 ألف كلم^2 من أراضي ولاية "أروناتشال براديش"[2]، وقد تأجج الخلاف بين البلدين بعد الحرب التي اندلعت بينهما عام 1962 وأسفرت عن استيلاء الصين على إقليم "أكساي تشين" وتنازل باكستان عن بعض الأراضي التابعة لها في كشمير للصين بعد تحالفها مع هذه الأخيرة [3]. **أنظر خريطة رقم (1)** *

خريطة رقم (١): وقائع النزاع الحدودي بين الهند والصين

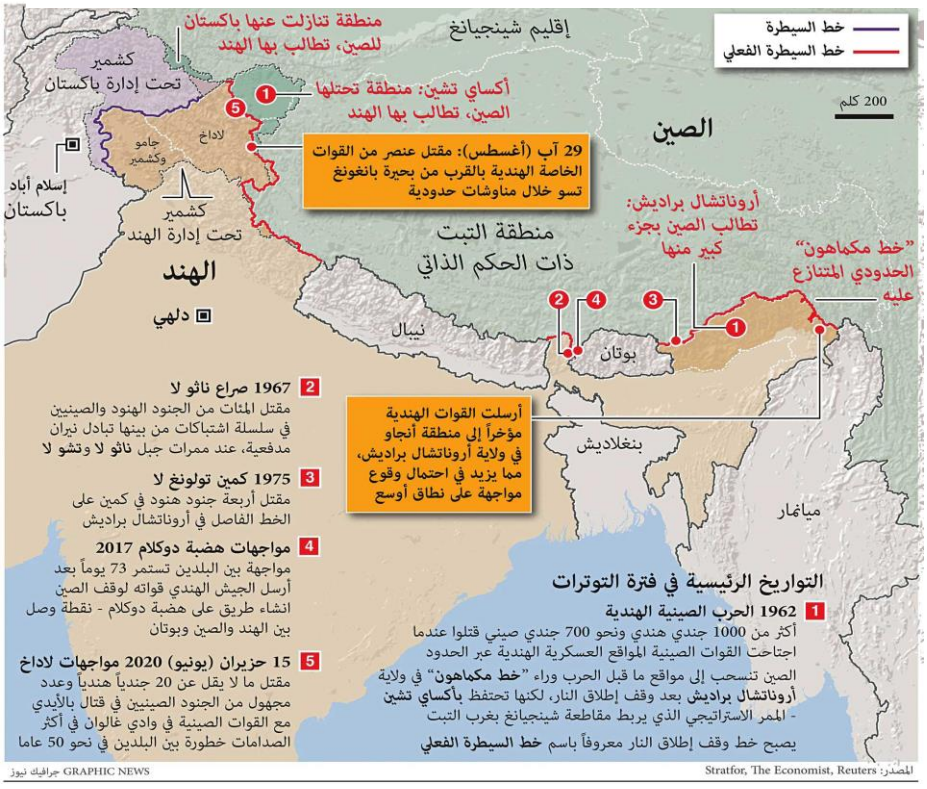

سابق، ص: 130.

[3] المرجع السابق، ص: 123.

* المصدر : https://www.aljarida.com/articles/1599325078007293400/

والجدير بالذكر، أن طرفي النزاع سعيا إلى إيجاد حلٍ له من خلال المحادثات الثنائية بينهما، حيث بدأت المحادثات الحدودية رفيعة المستوى بين البلدين عام 1981 وتوقفت في عام 1987 بعد ثماني جولات، ثم في عام 1988، عقب زيارة رئيس الوزراء الهندي آنذاك "راجيف غاندي" إلى الصين، تم تشكيل مجموعة عمل مشتركة (JWG) "للبحث عن حل عادل ومقبول للطرفين بشأن مسألة الحدود". ومن عام 1988 إلى عام 1993، تم تقليل التوترات الحدودية من خلال تدابير بناء الثقة، بما في ذلك "التخفيضات المتبادلة للقوات على الحدود المشتركة، والاجتماعات المنتظمة للقادة العسكريين المحليين والإخطارات المسبقة للتدريبات العسكرية".[1] ورغم توصل الطرفين إلى اتفاق ثنائي عام 1993 أطلق عليه اتفاقية "حفظ السلام والطمأنينة" (Agreement of the Maintenance of Peace and Tranquility)، إلا أنه لم يتضمن تسوية نهائية للنزاع أو ترسيماً رسمياً للحدود، بقدر ما تضمن تجميداً لهذا النزاع من خلال تأكيد التزام الطرفين "بالمشاورات السلمية والودية" لحل النزاع، والتخلي عن التهديد باستخدام القوة، والتزامهما باحترام الحدود القائمة لحين تسوية النزاع نهائياً، وبحل أي مشكلات أو أزمات قد تنشأ عبر هذه الحدود من خلال الحوار المباشر بينهما. [2]

---

[1] Richard M. Rossow, Joseph S. Bermudez, **A Frozen Line in the Himalayas**, Center for Strategic and International Studies (CSIS),2020, P:2.

[2] د/ محمد فايز فرحات، "تجدُّد النزاع الحدودي بين الصين والهند .. لماذا الآن؟"، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، يونيو 2020، على الرابط:

URL: https://epc.ae/ar/brief/renewal-of-border-dispute-between-china-and-india-why-now

بيد أن هذا التوافق انتكس بشكل واضح عام 1998 عقب التفجيرات النووية الهندية [1]، وإن عاد من جديد بعد زيارة رئيس الوزراء الهندي آنذاك "آتال بهاري فاجبايي" للصين في يونيو 2003، وهي الزيارة الأولى لزعيم هندي للصين منذ عشرة أعوام وتم خلالها التوقيع على تسع اتفاقيات للتعاون الثنائي في كافة المجالات أبرزها اتفاقية لرفع القيود على إصدار التأشيرات، مع التأكيد على "أن البلدين الجارين لا يمثل أياً منهما تهديداً للآخر وأن هناك ضرورة لتنسيق مواقفهما في مختلف المحافل حيال القضايا الدولية والإقليمية واتفق الجانبان على تعيين مبعوثين خاصين للإسراع بتسوية النزاعات الحدودية بين البلدين".[2] وقررا السعي لتسوية نزاعهما الحدودي على أساس سياسي، وليس على أساس مطالبات قانونية أو تاريخية. ثم جاءت زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لـ"نيودلهي" في أبريل 2005، والتي أعلن خلالها عن "شراكة استراتيجية" بين الدولتين، واتفقا على مجموعة من المبادئ للتوصل إلى التسوية النهائية. [3]

على أن الأزمة الأطول وقعت في صيف 2017 في منطقة "هضبة دوكلام"؛ عندما تدخلت قوات هندية لمنع فريق عسكري صيني من توسيع طريق إلى داخل منطقة متنازع عليها في "بهوتان"، واستمرت تلك الأزمة 73 يوماً، هددت خلالها الصين الهند بسحب القوات الهندية أو طردها بالقوة؛ وانتهت بتوصل الطرفين الى

---

[1] هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية .. قمة الانفراج التاريخية"، مرجع سابق، ص: 244.

[2] المرجع السابق، ص: 246.

[3] C. Raja Mohan," India and the Balance of Power", **Foreign Affairs**. Council on Foreign Relations, Vol. 85, No. 4, Jul. – Aug. 2006, P:21.

اتفاق ساهم في إنهاء الأزمة مؤقتاً [1]، إلا أن هذا لم يمنع تكرار الاشتباكات العنيفة بين قوات الطرفين عام 2020. [2]

ومما لاشك فيه، أن التعاون الدفاعي الأمريكي مع الهند قد عضد بشكل مباشر قدرة الهند على التعامل مع مثل هذه المواجهات، فمن جهة تتيح اتفاقيات التعاون العسكري للولايات المتحدة تزويد الهند بأنظمة كشف أكثر تقدماً، كما تسمح بمشاركة المعلومات والتقنيات المتقدمة. ومن جهة ثانية، فإن تقديم الولايات المتحدة المروحية الثقيلة "شينوك" زادت من قدرة الهند على التنقل في التضاريس الصعبة للمنطقة الحدودية، هذا إلى جانب مدافع الهاوتزر M-777 "خفيفة الوزن". أضف إلى ذلك التدريبات السنوية المشتركة، وما تحمله من دلالات رمزية على عمق التعاون العسكري بين الدولتين [3] مما أسفر عن شيوع الثقة الصينية–الأمريكية القائمة حتى الآن بين الدولتين.

وعودة إلى تنامي الدور الذي تحتله الهند في إطار الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصين، بالإضافة إلى التحولات الاستراتيجية المهمة التي تشهدها منطقة المحيطين الهادئ والهندي، واتجاه الهند – بالتنسيق مع كل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا – للتعامل مع هذه المنطقة باعتبارها وحدة استراتيجية واحدة ومسرح لاحتواء ومواجهة السياسات الصينية في هذه المنطقة الممتدة من السواحل الشرقية للمحيط الهادئ إلى السواحل الغربية للمحيط الهندي مبرراً إضافياً لتوتر العلاقات بين الهند والصين.

---

[1] "التوتر بين الصين والهند.. الأسباب والسياق والانعكاسات"، **نشرة أخبار الساعة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7289، 3 يونيو 2020، ص: 5.

[2] Pranshu Verma," In Wake of Recent India-China Conflict, U.S. Sees Opportunity",OpCit..

[3] Richard M. Rossow, Joseph S. Bermudez, **A Frozen Line in the Himalayas**, OpCit, P:1.

ووفقاً لهذا المدخل، يمكن فهم الأزمة الحدودية لعام 2020 في أكثر من اتجاه. فمن ناحية، هي رسالة صينية مقصودة وموجهة للولايات المتحدة بأنه في مواجهة التوظيف الأمريكي لأوراق عديدة – داخلية وإقليمية وعالمية– ضد الصين، فإن الأخيرة لن تتردد في استهداف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وهي رسالة موجهة للهند أيضاً، مفادها أن التحالف الهندي مع الولايات المتحدة، وتوسيع الدور الأمني للهند على حساب المصالح الصينية في منطقة المحيط الهادئ–الهندي بشكل عام، وداخل منطقة المحيط الهادئ، وبالقرب من المضايق البحرية، بشكل خاص، لن يمر دون تكلفة حيث يمثل النزاع الحدودي بين البلدين ورقة ردع مهمة، ذلك أن اتجاه العلاقات الأمريكية–الصينية إلى مزيد من التأزم، سيقود بدوره إلى مزيد من تعميق العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند، بشكل سينعكس بالتأكيد سلباً على مسار العلاقات الصينية–الهندية، وغلبة الطابع الصراعي عليها، خاصة في حالة امتداد الدور الأمني الهندي إلى منطقة بحر الصين الجنوبي والمضايق البحرية المرتبطة به، وتزايد احتمالات الاستقطاب، على خلفية تدشين حوار أمني رباعي بين الهند والولايات المتحدة واليابان وأستراليا، الأمر الذي قد يطلق سباق تسلح في المنطقة. ومثل هذا السياق لا يدعم تسوية النزاع بين الجانبين، بل قد يصبح أحد المجالات والمحفزات الأساسية للصراع الذي تغذيه "واشنطن" لمزيد من الاستقطاب للهند ضد الصين. [1]

2. السيادة على منطقة التبت:

شرعت الصين في تسوية نزاعات إقليمية تاريخية بغزو أراضي التبت وضمها بين العامين 1950 –1951، ونتيجة لذلك ساءت العلاقات بينها وبين الهند حيث رأى رئيس وزرائها آنذاك "نهرو" بأن ضم التبت يمثل انتهاكاً لحق تقرير المصير، بيد أنه في مواجهة الأمر الواقع وافق على مضض على السيادة الصينية على

[1] د/ محمد فايز فرحات، "تجدُّد النزاع الحدودي بين الصين والهند .. لماذا الآن؟"، مرجع سابق.

التبت مقابل الحصول على تأكيدات من القيادة الصينية بأنها لن تغير النظام الاجتماعي –السياسي السائد في التبت، وتم إقرار هذا التفاهم باتفاقية عام 1954 التي وضعت أيضاً المبادئ الخمسة للتعايش السلمي بين الدولتين وهى الاحترام المتبادل، والسيادة، وعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، بوصفها أساس العلاقات الصينية – الهندية. إلا أنه على أرض الواقع اتخذت الحكومة الصينية سياسات قسرية لترسيخ سلطتها في التبت فكان أن اندلعت حركة تمرد وعصيان تم قمعها بعنف. [1] وما زاد من حدة الخلاف استضافة الهند "للدلاي لاما" الزعيم الروحي للتبت منذ فراره عام 1959 إثر نجاح السلطات الصينية في قمع الانتفاضة المسلحة ضدها، وهو ما اعتبرته الحكومة الصينية بمثابة دعم لحركة تمرد ضد المصالح الصينية. [2]

ومع ذلك، وفي يونيو 2003 اعترفت الهند رسمياً للمرة الأولى بأن منطقة التبت "المتمتعة بالحكم الذاتي" جزء من أراضي الصين، وذلك ضمن البيان المشترك الصادر خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي آنذاك " آتال بهاري فاجبايي" للصين، والملاحظ هنا تمييز القادة الهنود بين منطقة التبت "المتمتعة بالحكم الذاتي" والتبت بشكل عام فالأولى هي المنطقة الوحيدة التي تعترف بها الصين على أنها التبت وهي تبلغ نحو ثلث مساحة التبت القديمة التي كانت قائمة قبل غزو القوات الصينية لها عام 1950، وقد أعلنت الهند أن هذا الاتفاق مع الصين لن يؤثر على وضع

---

[1] فيديا نادكارني، **الشراكات الاستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات**. دراسات مترجمة 64، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولي، 2014، ص ص: 200–201.

[2] د/ لبنى جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا**. مرجع سابق، ص: 131.

"الدلاي لاما" الذي يرأس حكومة التبت في المنفى في مدينة "دارامسالا" الهندية.[1] بيد أن الهند تراجعت عن هذا الاتفاق في وقت لاحق متهمة الصين بانتهاك أحكامه الرئيسية، بما في ذلك أنه "لا يجوز لأي من الطرفين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الآخر".[2]

وينظر المحللون إلى التبت على أنها مصدر للردع المتبادل يدعم الجمود الحدودي ويمنع تصعيد النزاع بين الهند والصين، فالصين لها اليد العليا اللوجستية بسبب قواعدها التبتية ومطاراتها وبنيتها التحتية للسكك الحديدية والتي تعد بمثابة عامل تقييد ضد أي مغامرة هندية، وفي المقابل، فإن شعب التبت غير متصالح مع الحكم الصيني في أرضه ومستاء من الوجود الصيني على الهضبة، مما يجعل أي تورط للصين في حرب حدودية مع الهند أشبه بخوض حرب على جبهتين، أضف إلى ذلك أنه من وجهة نظر "بيجين"، فإن أي إضعاف للموقف الصيني بشأن التبت يمكن أن يمثل بداية فقدان السيطرة على الحدود المضطربة للصين التي تتكون من "التبت" و"شينجيانغ" و"منغوليا الداخلية". [3]

---

[1] هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية .. قمة الانفراج التاريخية"، مرجع سابق، ص: 246.

[2] Ranjit Bhushan, "New US policy on Tibet can imply a strategic shift in India's Himalayan intentions", **Money Control**. e-Eighteen.com Limited, Mumbai, 23 January 2021. At: URL:https://www.moneycontrol.com/news/trends/current-affairs-trends/new-us-policy-on-tibet-can-imply-a-strategic-shift-in-indias-himalayan-intentions-6386131.html

[3] Commodore Katherine Richards, "China-India: An analysis of the Himalayan territorial dispute", **Indo-Pacific Strategic Papers**. Australian Defence College. Centre for Defence and Strategic Studies, February 2015, P:9.

أما فيما يتعلق بالدور الأمريكي في هذه القضية فيشير الخبراء إلى أن السياسة الأمريكية لم تفعل الكثير للمساعدة في حل قضية التبت حيث ظلت سياسة "واشنطن" متناقضة طوال سنوات ففي حين تعترف رسمياً بالتبت كجزء من الصين، فإن الكونجرس الأمريكي والبيت الأبيض ظلا يشجعان بشكل غير رسمي تطلع التبت إلى الاستقلال. [1] إلى أن تعزز ذلك الموقف رسمياً في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب" عندما تم تمرير قانون السياسة والدعم التبتيين في ديسمبر 2020 (TPSA) والذي يؤسس لسياسة أمريكية تجعل اختيار الزعماء الدينيين التبتيين، بمن فيهم خليفة "الدالاي لاما"، قرارًا لا يتخذه إلا التبتيون، بعيدًا عن تدخل "بيجين" في هذه العملية، بل ويفرض عقوبات على المسئولين الصينيين حال تدخلهم. [2] وهو ما يتصادم صراحةً مع المطالب الصينية لصالح الهند.

3. العلاقة المتميزة بين الصين وباكستان:

تعد هذه العلاقة من العقبات المهمة أمام تطور العلاقات الصينية – الهندية حيث قدمت الصين مساعدة واسعة المدى في تطوير برنامج باكستان للأسلحة النووية، كما ساعدتها في نقل معلومات تصاميم أسلحة نووية، ومعدات تخصيب وتزويد بالماء الثقيل. ولم تكتف الصين بتقديم الدعم لباكستان خاصة في مجال التكنولوجيا النووية، وإنما عمدت إلى تأييدها في مواجهة الهند على نحو يساعد

(1) Jayshree Bajoria,"The Question of Tibet", Council on Foreign Relations. December 5, 2008.
At: URL: https://www.cfr.org/backgrounder/question-tibet

(2) Ranjit Bhushan, "New US policy on Tibet can imply a strategic shift in India's Himalayan intentions", Op.Cit.

على احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها [1]، أضف إلى ذلك أن التعاون النووي بين الصين وباكستان قد تأثر بالاتفاقية النووية بين الهند والولايات المتحدة، فقد شرعت الصين في أعقابها عام 2008 بتزويد باكستان بمفاعلين نوويين. [2]

هذا على صعيد التعاون النووي أما على صعيد التعاون الاقتصادي فيلاحظ أنه في عام 2013 طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" فكرة إحياء طرق التجارة القديمة من خلال ما يعرف بمبادرة "الحزام والطريق"، والتي بناءً عليها وقعت الصين اتفاقية ميناء "جوادر" مع باكستان عام 2015، والمعروفة باسم الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان (CPEC). [3] ويثير هذا المشروع قلق الجانب الهندي خاصة وأنه يتضمن بعض الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الباكستانية من إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان (منطقة جلجيت–بالتستان). ولا شك أن نجاح هذا الممر الاقتصادي في تعميق التعاون الاقتصادي بين باكستان والصين، من شأنه أن يخلق واقعاً سياسياً وجيو–اقتصادياً يعزز من الموقف الباكستاني في الصراع حول إقليم كشمير. [4]

---

[1] د/ عبد العزيز مهدي الراوي، "العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية"، **المجلة السياسية والدولية**. كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 14، 2010، ص ص: 148 –149.

[2] Pradeep N, **India-United States Strategic Cooperation and The China Factor in The Indian Ocean Region: Evolving Dynamics.** PhD Thesis**,** Department of Political Science, Bangalore University, Bangalore, India, March 2021, P: 142.

[3] Asghar Ali, Nazim Rahim, "Sino-Indian Competition of Concepts and Narratives: Implications for Pakistan", **The Dialogue**. Volume 16, Issue 3, July-September 2021, P:34.

[4] د/ محمد فايز فرحات، "تجدُّد النزاع الحدودي بين الصين والهند .. لماذا الآن؟"، مرجع سابق

ويمكن فهم موقف الصين في إطار سعيها لضمان أمن الطاقة كهدف استراتيجي محورى، ومن ثم تقليل اعتمادها على مضيق "ملقا" لنقل الطاقة والسعى لاكتشاف طريق بديل للتجارة الآمنة، في ظل التهديد المحتمل الذي يمثله وجود التجمع الرباعي (تحالف أستراليا واليابان والهند والولايات المتحدة) في المحيطين الهندي والهادئ الذي يحجم من طموحاتها لصالح الهند. [1]

4. الصراع على النفوذ الإقليمي:

هناك بعد استراتيجي مولد للتوتر بين الدولتين، يتعلق بالصراع على النفوذ الإقليمي الممتد إلى البحار شرقاً؛ حيث تعمل الصين على استعراض قوتها العسكرية، ليس فقط أمام منافسيها الإقليميين، وإنما كذلك أمام منافستها الكبرى على الساحة الدولية، وهي الولايات المتحدة. [2] ويعد الصراع بين الهند والصين في الأساس صراعاً على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. إذ يمثل انعكاساً لمحاولة كل منهما لأن تصبح الدولة الإقليمية المحورية بدون منازع. وعلى الرغم من أن الهند ليست على مستوى الصين في العديد من مقومات القوة الشاملة، إلا أنها لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين لا سيما في المجال العسكري وكان إجراء التجارب النووية الهندية هو العلامة الواضحة في هذا الاتجاه.[3] هذا فضلاً عن سعيها لبسط نفوذها على دول جنوب شرق آسيا التي تعتبرها الصين

---

[1] Asghar Ali, Nazim Rahim, "Sino-Indian Competition of Concepts and Narratives: Implications for Pakistan", Op.Cit, P:30.

[2] "التوتر بين الصين والهند.. الأسباب والسياق والانعكاسات"، مرجع سابق.

[3] د/ عبد العزيز مهدي الراوي، "العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية"، مرجع سابق، ص: 146.

مناطق نفوذها التقليدية ومحوراً من محاور التنافس الصيني – الهندي في القارة الآسيوية. [1]

ويمكننا رصد توجهات كلاً من الهند والصين للسيطرة على إقليم جنوب آسيا كهدف استراتيجي للبلدين من خلال انتهاج الجانبين لسياسة تأمين مواردهما النفطية وتقوية موقعهما البحري، إذ عمل كلاً منهما على تطوير أسطوله البحري وخلق مسارات برية بديلة، ومثال ذلك مد خطوط الأنابيب من إيران إلى الهند عبر باكستان، وكذا مد خطوط أنابيب من حقول النفط في إيران إلى ميناء "تشاهبهار" الإيراني لتفادي المرور عبر مضيق "هرمز"، ومن جانبها اتجهت الصين لمد خطوط نفط وغاز من جمهوريات آسيا الوسطى مباشرة وصولاً إلى أراضيها.[2]

إضافةً إلى ذلك، تبرز إستراتيجية الصين الاقتصادية المسماة "إعادة إحياء طريق الحرير القديم"، والتي تتشكل من شبكة العلاقات المتزايدة الكثافة بين دول شرق وغرب آسيا وفي مقدمتها الصين من جهة ودول جنوب شرق وغرب آسيا مروراً بآسيا الوسطى ووصولاً إلى منطقة الموارد النفطية في الخليج من جهة أخرى، والتي من أجلها قامت الصين بعقد مجموعة اتفاقيات مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، بينما تشكل دول جنوب آسيا خاصة باكستان وميانمار وسيرلانكا نقاط ارتكاز استراتيجي للسياسة الصينية في إطار ما يعرف بـ"عقد اللؤلؤ"، الذي يتكون من عدد من الموانئ والقواعد البحرية والإستراتيجية أنشأتها الصين على امتداد شواطئ المحيط الهندي على نحو يسمح بمد النفوذ الصيني

---

[1] د/ صفاء حسين على الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**. العدد 12، المجلد 3، السنة 3، 2011، ص: 155.

[2] د/ لبنى جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا**. مرجع سابق، ص: 74.

على المحيط الهندي واقليم جنوب آسيا ككل. إلى جانب ذلك عملت الصين على دعم العلاقات مع بورما، التي توفر لها مسارات جديدة للولوج إلى المحيط الهندي والبدء في الانفتاح على جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى، فالهند مفتوحة على المحيط الهندي بينما العكس صحيح بالنسبة للصين، وهو ما يدفع الأخيرة للاستثمار في بورما بقوة بما يتجاوز إيجاد مسار بحري إلى العمل على خلق منطقة جغرافية واسعة النطاق تربط بورما بالجنوب الغربي للصين، ولتحقيق ذلك قامت الصين بتمويل العديد من المشاريع والاستثمارات في بورما.

وعندما يتعلق الأمر بمواجهة الصين الصاعدة، فإن الهند تحرص على منع الصين من اكتساب نفوذ مفرط في جوارها المباشر، كما تعد منافسة "بيجين" في جنوب شرق آسيا من بين العناصر الأكثر ديمومة في السياسة الخارجية للهند، وهو ما يدفعها إلى توثيق العلاقات مع "واشنطن" تحجيماً للنفوذ الصيني المتصاعد [1]، لاسيما وأن الولايات المتحدة خلال الفترة محل الدراسة نظرت إلى الصين باعتبارها منافساً استراتيجياً لها، واعتبرت صعود الصين أمراً مقلقاً وبدأت في التفكير في إيجاد ثقل موازن للصين في المنطقة، فكان أن اتجهت لتوثيق علاقتها مع الهند.

ومما لا شك فيه ان تعزيز التعاون الدفاعي بين الهند والولايات المتحدة وزيادة التدريبات البحرية المشتركة خلال الفترة محل الدراسة يندرج في إطار تلاقي الاستراتيجية الأمريكية لتحجيم الصين الصاعدة مع مساعي الهند لتقليل التهديد المحتمل الذي تستشعره من مبادرة "الحزام والطريق" واستراتيجية "عقد اللؤلؤ" حيث عملت على تعزيز قدرات المراقبة من جزر "أندامان" و"نيكوبار" بالقرب من مضيق ملقا.[2]

---

[1] C. Raja Mohan," India and the Balance of Power",Op.Cit, P: 30.

[2] Pradeep N, **India-United States Strategic Cooperation and The China Factor in The Indian Ocean Region: Evolving Dynamics.** ",Op.Cit, PP:138-139.

وفي إطار آلية تقاسم الأعباء دعمت الولايات المتحدة في ديسمبر 2017 الدور الهندي في حفظ أمن المحيط الهندي كجزء من استراتيجيتها للأمن القومي معلنةً ترحيبها بظهور الهند كقوة كبرى رائدة وشريك استراتيجي ودفاعي أقوى من شأنه أن يلعب دوراً أساسياً في المحيطين الهندي والهادئ، وسعت إلى زيادة التعاون الرباعي مع الهند واليابان وأستراليا. وذلك ضمن الإستراتيجية الحرة والمفتوحة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (FOIPS) التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في عام 2017، والتي تتضمن التنسيق مع دول منطقة المحيط الهندي للرد على تزايد عسكرة بحر الصين الجنوبي. [1]

5. التنافس التكنولوجي الصيني–الهندي:

دشنت التكنولوجيا المتطورة حقبة جديدة من العلاقات بين الصين والهند حيث استثمرت الشركات التكنولوجية الصينية مليارات الدولارات في كبرى الشركات الهندية الناشئة، في الوقت الذي تُهيمن فيه عدة صناعاتٍ صينيةٍ على الأسواق الهندية، وفي مقدمتها صناعة الهواتف الذكية حيث احتلت أربع شركات صينية –بجانب شركة "سامسونج" (Samsung) – المراكز الخمسة الأولى في مبيعات الهواتف الذكية في الهند. وتقوم شركة "شاومي" (Xiaomi) الصينية بتصنيع 95% من الهواتف التي تبيعها في الهند. هكذا بلغت مبيعات الهواتف الذكية الصينية في الهند 16 مليار دولار في عام 2019. لذا يُعد ظهور الهند كأكبر سوق خارجي لشركات الهاتف المحمول الصينية أحد أهم التطورات في علاقة الدولتين من منظور تكنولوجي.

بيد أنه كلما تجدد الصراع الحدودي بين الجانبين يتصاعد الصراع التكنولوجي الصيني–الهندي حيث قامت الحكومة الهندية بحظر 52 تطبيقاً صينياً منها (WeChat, TikTok)وذلك في أعقاب اشتباك حدودي أسفر عن مقتل أكثر من

[1] Ibid, P:150.

20 جندياً هندياً مبررةً ذلك بحماية أمنها القومي، والدفاع عن سلامتها وسيادتها، وحماية بيانات المواطنين وخصوصيتهم. وتتضح أهمية تأثير هذه الخطوة لكون الهند تُعدّ واحدةً من أكبر أسواق تطبيق (TikTok) الخارجية؛ حيث بَلغت أرباحه في الهند وحدها 25 مليون دولار أمريكي. كما قامت بدراسة مقترح لحظر شركة "هواوي (Huawei) "بجانب "زي تي إي (ZTE) "الصينيتين من عطاءات شبكة الجيل الخامس (G5). وفي المقابل، ألغت شركة "أوبو (Oppo) "وهي إحدى أكبر الشركات الصينية المصنّعة للهواتف الذكية التي تعمل في الهند، إطلاق "هاتف الإنترنت"*.[1]

غير أنه على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والتجارية والبيئة يمكن للجانبين أن يتقاربا ويتعاونا أكثر من أن يتصادما ويتنازعا [2]، وذلك من خلال التجمعات الاقتصادية المشتركة مثل الـ (G20) والبريكس (BRICS) (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) والمنتديات مثل الحوار الاستراتيجي بين روسيا والصين

* هاتف الانترنت: هو جهاز مستحدث يتم من خلاله إجراء المكالمات الهاتفية وتلقيها من خلال تقنية الصوت Voice over IP (VoIP) باستخدام برتوكول الإنترنت، وهذه الخدمة تعمل على تعزيز شبكات الاتصالات وخفض التكلفة الإجمالية. لمزيد من التفاصيل راجع: "الصوت عبر الانترنت" ، **موسوعة ويكيبيديا**. على الرابط:
URL: https://ar.wikipedia.org/wiki/الصوت_عبر_الإنترنت

[1] د/ رغدة البهي، "سيناريوهات متعددة: إلى أين يتجه الصراع التكنولوجي بين الصين والهند؟"، **دورية اتجاهات الأحداث**. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020/7/14. على الرابط:
URL:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5697/سيناريوهات-متعددة-إلى-أين-يتجه-الصراع-التكنولوجي-بين-الصين-والهند

[2] د/ عبد العزيز مهدي الراوي، "العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية"، مرجع سابق، ص: 152.

والهند ومنظمة شنغهاي للتعاون. لاسيما وأن البلدين يتفقان على المستوى الدولي في الدعوة لنظام عالمي متعدد الأقطاب.[1]

هذه الحقائق انعكست على العلاقات الصينية – الأمريكية التي تشكل نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون الحذر حيث تتوافر لكلا البلدين عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمي، وتعمل العلاقات بينهما في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة، وتتميز بدرجة كبيرة من الديناميكية فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواح أخرى، علماً بأن العلاقة بينهما معقدة ومليئة بالتناقضات، فعلى الرغم من التنافس بينهما فإن علاقات التبادل التجاري هامة جداً للطرفين، إذ تعد الصين ثالث أكبر شريك تجاري وثاني أهم مصدر للواردات الأمريكية، وفي المقابل تعد الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للصين ومصدراً مهماً للاستثمار وتصدير التقنية الأمريكية للأسواق الصينية.[2]

وعلى ضوء هذه العلاقات المتشابكة والمتقاطعة تفسر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين استناداً إلى آراء ثلاث مدارس مختلفة هي[3]:

المدرسة الأولى: مدرسة الاندماج وتقوم على أن الاحتفاظ بعلاقات تعاون مع الصين واتخاذ سياسات معتدلة تجاهها من أجل دفعها إلى الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي يعد أمراً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة. ويرى محللون أن من أنصار هذا التوجه كان الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" رغم أن وزارة الدفاع

---

[1] Chietigj Bajpaee,"China-India: Regional Dimensions of the Bilateral Relationship", Op.Cit, P: 111.

[2] د/ صفاء حسين على الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص ص: 150–151.

[3] المرجع السابق، ص: 156، ص ص: 158–159.

الأمريكية في عهده، وتحديداً في فبراير 1995، أصدرت تقريراً بعنوان "الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بشأن منطقة شرق آسيا– المحيط الهادي"، أظهر بأن الصين تمثل تهديداً للأمن في شرق آسيا، بما يستدعي احتفاظ الولايات المتحدة بقوات عسكرية كبيرة وإلى أجل غير مسمى للهيمنة على شرق آسيا وفي قلبه الصين.

المدرسة الثانية: مدرسة الاحتواء وتتبنى هذه المدرسة أسلوب اتخاذ سياسات صارمة تجاه الصين من أجل منعها من بسط نفوذها المتزايد على الدائرة الآسيوية، وتنظر هذه المدرسة للصين باعتبارها دولة تسعى لتقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة قد تتحول تدريجياً إلى قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة. وقد سادت هذه المدرسة بوضوح في عهد الرئيس الأسبق "جورج بوش الابن" الذي اتخذ عدة خطوات لتحجيم الصين على المستوى الإقليمي والعالمي: ففي خطابه عن حالة الاتحاد في التاسع والعشرين من يناير 2002، حشد الصين مع سبع دول تم تحديدها كهدف محتمل لضربة نووية في سياق أي نزاع مستقبلي عبر مضيق تايوان. وقد احتجت الصين بشدة على الولايات المتحدة لإدراجها صراحة كأحد الأهداف لضربة نووية إلى جانب دول أخرى. وفي إطار سياسة الاحتواء الأمريكية للصين يجيء بيع المعدات العسكرية إلى الهند، والتي يمكن استخدامها ضد الصين، بما في ذلك طائرة الاستطلاع البحري التي يمكن أن تُستخدم لتتبع الغواصات الصينية في المحيط الهندي، ونظام رادار "إيجيس" الذي جعل السفن البحرية الهندية في وضع يمكنها من مراقبة التحركات العسكرية الصينية أثناء عملها في مضيق ملقا. ويعتقد المحللون أن اتفاقية الدفاع بين الهند والولايات المتحدة قد تم تطويرها لمساعدة الهند في أن تصبح "قوة عالمية رئيسية في

القرن الحادي والعشرين لاحتواء الصين". ويستدلون بذلك بما ورد في تقرير وزارة الدفاع الأمريكية بأن الصين قد تعتبر منافساً استراتيجياً في المستقبل المنظور. [1]

المدرسة الثالثة: مدرسة الحل الوسط والتي تأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين، إذ أن السياسة الأمريكية تقوم على تشجيع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتشجيع مشروع العولمة وتحديد قواعد معينة لعمل النظام الدولي، كما شرعت الولايات المتحدة في تشجيع الصين على الالتزام بذلك مع إقرارها بأنها دولة محورية وذلك من خلال الاعتراف بأهمية الصين والدور السياسي والأمني الذي تقوم به في قضية الرقابة على التسلح فضلاً عن أهميتها في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.[2]

وإذا ما انتقلنا إلى مثلث العلاقات الأمريكي – الصيني – الهندي نجد أبرز نقاط الخلاف متمثلة في معارضة الصين بشدة الأحادية الأمريكية وتدخلاتها الوقائية؛ بينما توافق الهند على تلك الآلية "الوقائية"، بالإضافة لذلك فقد قامت الهند بتأييد المبادرة الأمريكية للدفاع الصاروخي الوطني، بينما قامت الصين بالاعتراض عليها بشدة. وهناك أيضاً الخلاف بشأن التعاون النووي الهندي مع الولايات المتحدة.[3]

وعلى الجانب الهندي، تدرك النخب الهندية في أغلبها أن جمهورية الصين الشعبية تشكل التهديد الرئيسي الطويل الأمد للهند. ومع ذلك، ليس لديهم إجماع

---

[1] Dr. Mussarat Jabeen, "Indo-US Relations in Changing Regional Context of Post 9/11 Events", **Journal of Contemporary Studies**. Vol. III, No.1, Summer 2014, PP: 29-30.

[2] د/ صفاء حسين على الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص ص: 159 –160.

[3] د/ عبد العزيز مهدي الراوي، "العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية"، مرجع سابق، ص: 151.

واضح حول أفضل السبل للتعامل مع هذا التحدي. توجد على الأقل ثلاث وجهات نظر حول أفضل السبل للتعامل مع جمهورية الصين الشعبية. يميل الأول نحو التسوية على أساس افتراض مفاده أن الهند لا تمتلك الموارد الاستراتيجية اللازمة لتنظيم دفاع جدير بالثقة. ويدعو الثاني إلى انتهاج سياسة المساعدة الذاتية وتعبئة الموارد المحلية في الهند لمواجهة هذا التحدي. ومن الواضح أن أولئك الذين يدافعون عن هذه السياسة سوف يتجنبون أي اعتماد على الولايات المتحدة لحماية مصالح الهند الأمنية. ويرى الموقف الثالث أن الهند بحاجة إلى توازن القوى مع جمهورية الصين الشعبية، وأنها يجب أن تطلب المساعدة من الولايات المتحدة في هذا المسعى. ومع ذلك، حتى في إطار هذا الموقف، هناك خلاف حول المدى الذي ينبغي للهند أن تضع فيه رهاناتها بثبات مع الولايات المتحدة. [1]

ثانياً: أثر المحدد الإيراني على العلاقات الأمريكية – الهندية:

تبرز إيران باعتبارها أقرب جار جغرافي للهند في منطقة الخليج حيث تمتلك موارد نفطية وقدرات سياسية وموقعاً استراتيجياً يجعلها لا غنى عنها لحماية مصالح الهند في غرب آسيا، فضلاً عن أن موقع إيران باعتبارها رابطاً لآسيا الوسطى وبحر قزوين ومنطقة جنوب القوقاز مع المحيط الهندي يضيف بعداً حيوياً آخر إلى المشاركة الاستراتيجية الهندية. [2] لاسيما في ظل الجغرافيا السياسية الإقليمية والعالمية المتغيرة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا حيث تزايدت أهمية إيران فالمصالح الخمس الرئيسية المتمثلة في الجغرافيا السياسية لأفغانستان والوصول البري لآسيا الوسطى وروسيا والأمن والاستقرار في الخليج العربي وأمن الطاقة والارتباطات مع

---

[1] Sumit Ganguly and M. Chris Mason, **An Unnatural Partnership?: The Future Of U.S.-India Strategic Cooperation.** Strategic Studies Institute, US Army War College, 2019, P:22.

[2] Sankalp Gurjar, "The Iran Challenge Unraveling India's Foreign Policy Dilemma", **Journal of Indo-Pacific Affairs.** July-August 2023, P:52.

غرب آسيا لطالما مثلت المحركات الدائمة الداعمة لعلاقة الهند مع إيران والتي تقدم فرصاً لإعادة الانخراط في شراكتهما الاستراتيجية وتنشيطها. [1]

كما تشكل أوجه التشابه التاريخية والثقافية حافزاً داعماً للعلاقات الهندية – الإيرانية، فالهند تضم ثاني أكبر تجمع للشيعة في العالم بعد إيران، بتعداد بلغ قرابة 40 مليون نسمة، كما أنّ اللغة الفارسية كانت هي اللغة الرسمية للهند خلال عصر سلطنة مغول الهند (1526م–1857م)، وطوال عصور تأثرت المعارف والعلوم الهندية بالحضارة والمعارف الفارسية وظلت على تواصل وتفاعل معها، وهو ما استمر حتى قدوم الحكم البريطاني للهند ونهاية دولة المغول، إذ تعرّض التراث الإيراني في الهند بعدها للتراجع، خاصة مع إحلال اللغة الإنجليزية بدلاً من الفارسية لغةً رسمية للبلاد، وخلال الحقبة المعاصرة تجددت المساعي والجهود لإحياء واستئناف التواصل الحضاري والتبادل الثقافي بين البلدين. بيد أنه ورغم ما يجمع بين البلدين من فرص وعوامل محفزة للتقارب وتطوير علاقة شراكة استراتيجية، إلا أنّ حسابات العلاقات الدولية والصراع الدولي ظلّت السبب الأهم في تعطيل تطور العلاقات بينهما.[2] فسلوك إيران الإقليمي وعلاقاتها المضطربة مع الولايات المتحدة فضلاً عن علاقاتها العميقة مع "بيجين" تتضيف المزيد من التعقيد إلى العلاقات الهندية الإيرانية. [3]

---

[1] Ibid, P:59.

[2] خالد بشير، "العلاقات بين الهند وإيران وتحولاتها... تقارب أم مواجهة؟"، 2021/9/20. على الرابط:

URL:https://hafryat.com/ar/blog-العلاقات-بين-الهند-وإيران-وتحولاتها-تقارب-أم-مواجهة؟/

[3] Sankalp Gurjar, "The Iran Challenge Unraveling India's Foreign Policy Dilemma", OpCit, P:59.

وليس بجديد القول أن محاولات الولايات المتحدة طوال سنوات عديدة والتي تركزت في محاصرة إيران وفرض عقوبات دولية عليها لإرغامها على التخلي عن برنامجها النووي لاحتواء طموحاتها النووية وتحجيم نفوذها النشط في شئون المنطقة، كان لها تأثيرها السلبي على التعاون الهندي – الإيراني وبالأخص في مجال مشاريع أمن الطاقة بحيث يظل التشابك الناتج عن أي توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران مصدر قلق لصانعي السياسة الهندية فيما يتعلق بعلاقة "نيودلهي" مع "طهران".[1] فعلى خلفية تنامي الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند، والتعاون الأمني الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل والهند في السياق الإقليمي والمشاركة الهندية الفاعلة مع القوات الامريكية في أفغانستان، شهدت العلاقات الهندية – الإيرانية تراجعاً ملموساً. [2] كانت شواهده ما يلي:

1. أمن الطاقة:

مما لا شك فيه أن التطلعات الهندية للاعتراف بها كقوة عالمية تتطلب الحفاظ على معدل نمو اقتصادي ثابت، الأمر الذي يستلزم ضمان إمداد غير منقطع لموارد الطاقة. ومن ثم، أصبح أمن الطاقة أحد الاعتبارات الرئيسية في السياسة الخارجية الهندية.[3] ويشكل أساساً مهماً للشراكة الاستراتيجية بين الهند وإيران، إذ تشكل إيران أحد مصادر الطاقة الأساسية للهند التي أصبحت في العام 2018 ثاني أكبر مشترٍ

---

(1) Monish Tourangbam," India-Iran Relations amidst Strategic Constraints", **Indian Foreign Affairs Journal.** Vol. 13, No. 3, July–September 2018, P:184.

(2) Khalid Rahman, "India-Iran Relations and Current Regional Dynamics", **Policy Perspectives.** Pluto Journals, Vol. 7, No. 2, July – December 2010, P: 34.

(3) Mahwish Hafeez, "India-Iran Relations: Challenges and Opportunities", **Strategic Studies**. Institute of Strategic Studies Islamabad, Vol. 39, No. 3, Autumn 2019, P: 24.

للنفط الإيراني بعد الصين [1]، وتشير الأرقام إلى أنه خلال الفترة من أبريل 2018 إلى فبراير 2019، استوردت الهند 23.5 مليون طن نفط من إيران، بقيمة بلغت نحو 11.42 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 10% من إجمالي واردات الهند من النفط الخام. [2] وحري بالقول، أن الهند قد التزمت بنظام العقوبات وأوقفت استيراد النفط من "طهران" في منتصف عام 2019 مع انقضاء أجل الاستثناء المؤقت. إلا أنه مع تغير الإدارة الأمريكية، وانخراط إدارة الرئيس "جو بايدن" في محادثات غير مباشرة مع إيران لإحياء الاتفاق النووي –الذي انسحبت منه إدارة الرئيس "ترامب" في 2018– تتجدد احتمالات استئناف استيراد النفط الخام الإيراني وهو الاتفاق الذي تترقبه شركات التكرير الهندية لاستبدال بعض مشترياتها من السوق الفورية بالنفط الإيراني.[3] لاسيما وأن قرب إيران الجغرافي وقدراتها النفطية يضعها كلاعب حاسم في ديناميكيات أمن الطاقة في الهند، فالمصافي الهندية الواقعة على الساحل الغربي مجهزة لمعالجة النفط الخام الإيراني[4]، الذي يظل أحد الخيارات التي لا يمكن الاستغناء عنها لشركات التكرير الهندية لتأمين الطاقة، بما يتيحه من دورة

---

[1] خالد بشير، "العلاقات بين الهند وإيران وتحولاتها... تقارب أم مواجهة؟"، مرجع سابق.

[2] براكريتي غوبتا، "الهند بين الاستجابة لحظر استيراد النفط الإيراني وتحديه: واشنطن طالبت نيودلهي بوقف استيراد النفط الخام من طهران بشكل قاطع"، **جريدة الشرق الأوسط**. العدد 14763 ،30 أبريل 2019، على الرابط:

URL: https://aawsat.com/home/article/1701086/ الهند-بين-الاستجابة-لحظر-استيراد-النفط-الإيراني-وتحديه

[3] "بهارات بتروليوم الهندية قد تستأنف شراء نفط إيران إذا رُفعت العقوبات"، وكالة أنباء رويترز. 27 مايو 2021،على الرابط:

URL: HTTPS://WWW.REUTERS.COM/ARTICLE/INDIA-IRAN-OIL-AA6-IDARAKCN2D82BB

[4] Sankalp Gurjar, "The Iran Challenge Unraveling India's Foreign Policy Dilemma", OpCit, P:58.

ائتمان أطول ووفورات أقل في تكاليف الشحن مقارنة بموردي الخام البديل (السعودية والكويت والعراق ونيجيريا والولايات المتحدة)[1]، ومع ذلك تخضع الهند للقيود المفروضة من جانب الولايات المتحدة فيما يخص استيراد النفط الإيراني على نحو تفسره "طهران" بالسلوك العدائي.

وينطبق الأمر كذلك على قطاع الغاز الطبيعي، فبعد أن وقع البلدان في يناير 2005 اتفاقية تنص على أنه اعتبارًا من عام 2009 ولمدة 25 عامًا، سيتم بيع 7.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى الهند من قبل إيران.[2] واتفقا على أن تقوم هيئة الغاز الهندية المملوكة للدولة (GAIL) ببناء مصنع للغاز الطبيعي المسال في إيران، وبتطوير حقل غاز جنوب فارس الإيراني.[3] إلا أنه وبعد تصويت الهند ضد إيران بشأن ملفها النووي في عام 2006، جمدت "طهران" اتفاقية عام 2005 بحجة الرغبة في إعادة التفاوض على سعر الغاز الطبيعي المسال. [4]

كما تأثرت كذلك الاستثمارات الهندية في قطاع الطاقة الإيراني، فرغم أن شركات طاقة هندية قامت باكتشاف حقل "فرزاد – ب" للغاز عام 2008. ورغم فوز

---

[1] دينا قدري، "بعد مناوشاتها مع السعودية... الهند تستعد لاستئناف استيراد النفط الإيراني: في انتظار تخفيف العقوبات الأميركية"، **الطاقة**. منصة إعلامية متخصصة في شؤون الطاقة، واشنطن، 8 أبريل 2021. على الرابط:
URL:https://attaqa.net/2021/04/08/بعد-مناوشاتها-مع-السعودية-الهند-تستعد/

[2] Mahwish Hafeez, "India-Iran Relations: Challenges and Opportunities", Op.Cit, P:30.

[3] K.Alan Kronstadt (Coordinator) and Kenneth Katzman, "India-Iran Relations and U.S. Interests", **CRS Report for Congress**. Congressional Research Service, The Library of Congress, August 2, 2006, P:5.

[4] Mahwish Hafeez, "India-Iran Relations: Challenges and Opportunities", Op.Cit, P: 28.

شركة هندية في عام 2018 بعقد تطوير الحقل الإيراني الذي وصلت قيمته إلى 1.8 مليار دولار أمريكي، إلا أنه وبعد تجديد فرض العقوبات الأمريكية على إيران عقب انسحاب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في مايو 2018 من الاتفاق النووي الإيراني، أعلنت وزارة الطاقة الإيرانية في مايو 2021 تعثر الاستثمار الهندي ووقّعت الوزارة إثر ذلك عقداً مع مجموعة إيرانية لتطوير الحقل.[1]

2. برنامج إيران النووي:

عندما بدأت إيران إعادة إحياء برنامجها النووي المدني خلال التسعينيات من القرن الماضي، تعاونت "نيودلهي" مع "طهران" بالموافقة على بيع الأولى للثانية مفاعلين نوويين كان من المقرر إخضاعهما لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن تم التخلي عن البيع تحت ضغط من الولايات المتحدة.[2] وفي عام 2003، فرضت إدارة "بوش" الابن عقوبات على شركة استشارية هندية للصناعات الكيميائية تدعى (Protech Consultants Private Ltd) بدعوى التعاون مع إيران وفي سبتمبر 2004، تم معاقبة عالمين نوويين هنديين هما الدكتور "تشودري سوريندر" والدكتور "يس. براساد" وكان الاثنان يرأسان سابقاً شركة الطاقة النووية الهندية، وذلك لاتهامهما بتقديم مساعدة فنية لبرنامج إيران النووي تتعلق بنقل تكنولوجيا استخدام الماء الثقيل.[3]

وأخذاً في الاعتبار أن المصلحة القومية للهند تستدعى ضمان عدم تطوير إيران لأسلحة نووية، فلقد أكدت أن لإيران الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

---

[1] خالد بشير، "العلاقات بين الهند وإيران وتحولاتها... تقارب أم مواجهة؟"، مرجع سابق.

[2] Sujata Ashwarya Cheema, "India–Iran Relations: Progress, Challenges and Prospects", **India Quarterly**. Vol. 66, No. 4, 2010, P:389.

[3] K.Alan Kronstadt (Coordinator) and Kenneth Katzman, "India-Iran Relations and U.S. Interests", Op.Cit, P: 4.

بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي دون السعي لامتلاك أسلحة نووية. [1] وفي هذا السياق، انضمت الهند إلى الجهود الدولية لجعل برنامج إيران النووي متوافقاً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشروط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو موقف له علاقة كبيرة برغبة الهند في إبراز نفسها كدولة نووية مسئولة بقدر ما يتعلق بالخطر الحقيقي المتمثل في انتشار الأسلحة في جوارها المباشر.

وليس بخاف أنه خلال الفترة التي كان يتم فيها التفاوض بين الهند والولايات المتحدة بشأن الاتفاقية النووية المدنية، ألمحت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً إلى أن علاقات الهند الوثيقة مع إيران يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الصفقة. حتى أنه في يناير 2006، ربط السفير الأمريكي في الهند صراحةً التقدم المحرز في التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند بالتصويت المقبل للهند في مجلس الأمن في شأن فرض العقوبات على إيران، قائلاً إنه إذا اختارت الهند عدم الانحياز إلى الولايات المتحدة، فإنه يعتقد أن المبادرة الأمريكية الهندية ستفشل في الكونجرس [2]، هكذا نظرت الولايات المتحدة إلى مسألة العقوبات على إيران على أنها اختبار للولاء في شكل التزام الهند بالاتفاقيات النووية المتبادلة، وبالتالي توقعت تعاونها الكامل ضد محاولة إيران الحصول على التكنولوجيا النووية المتقدمة.[3]

في ضوء هذه الحيثيات، صوتت الهند ضد إيران ثلاث مرات في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. جاء أول تصويت في عام 2005 حين أدينت إيران لفشلها في احترام التزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية، تلاه التصويت

---

(1) Sujata Ashwarya Cheema, "India–Iran Relations: Progress, Challenges and Prospects", Op.Cit, P:389.

(2) K.Alan Kronstadt (Coordinator) and Kenneth Katzman, "India-Iran Relations and U.S. Interests", Op.Cit, P:3.

(3) Mohammad Soltaninejad,"Iran–India Relations", **India Quarterly**. Sage Publications Ltd, Vol. 73, No. 1, March 2017, P:30.

الثاني في عام 2006 عندما صدر قرار بإرسال ملف إيران إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ثم جاء التصويت الثالث في عام 2009 عندما تم تمرير قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يطالب إيران بتعليق بناء مصنع تخصيب اليورانيوم في مدينة "قم" الإيرانية [1]، وقد انعكس ذلك سلباً على العلاقات الهندية الإيرانية حيث ألغت إيران اتفاقية إمداد الهند بالغاز الطبيعي المسال ثم دعت إلى إعادة التفاوض بشأن الصفقة.[2] كما تراجع التبادل التجاري بين الدولتين إلى أدنى مستوياته على الإطلاق.[3] على نحو يؤكد ترجيح الهند لعلاقتها مع الولايات المتحدة على علاقتها بإيران رغم أهمية وارداتها النفطية منها.

3. تراجع التعاون الاستراتيجي والدفاعي بين الهند وإيران:

تضمنت اتفاقية الدفاع الموقعة ضمن إعلان "نيودلهي" في يناير 2003 النص على الدعم الهندي لبناء مرافق إصلاح السفن الحربية في ميناء إيران الجديد في "تشاهبهار"، وتمركز مهندسو الطيران الهنود في القواعد العسكرية الإيرانية لصيانة وتطوير مقاتلات (MIG-29) الإيرانية، وتم إرسال مهندسين هنود إلى إيران لتجديد وصيانة دبابات (T-72). كما نفذ أسطولا البلدين مناوراتهما البحرية المشتركة الأولى في بحر العرب في مارس 2003، وهو ما تزامن مع الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في الخليج العربي وبحر العرب، كما أفادت التقارير أن إيران سعت للحصول على مساعدة الهند في صيانة معداتها البحرية والجوية وتطوير بطاريات لغواصاتها، وكذلك تدريب مهندسي البحرية الإيرانية بالإضافة إلى التدريب

---

[1] Mahwish Hafeez, "India-Iran Relations: Challenges and Opportunities", Op.Cit, PP: 25-26.

[2] Khalid Rahman, "India-Iran Relations and Current Regional Dynamics", Op.Cit, P: 34.

[3] Mahwish Hafeez, "India-Iran Relations: Challenges and Opportunities", Op.Cit, P: 26.

القتالي لأطقم القوارب الصاروخية من الهند. [1] وتضمن التعاون البحري زيارات الموانئ من قبل السفن البحرية، والتدريب، وتبادل الوفود الدفاعية حيث قامت 26 سفينة حربية تابعة للبحرية الهندية بزيارات ودية إلى الموانئ الإيرانية وشاركت في مناورات بحرية مشتركة. [2]

وكانت هناك توقعات بأن العلاقات العسكرية بين إيران والهند سوف تتوسع بشكل أكبر بموجب إعلان "نيودلهي" في يناير 2003، وتوقع بعض الخبراء أن يمثل هذا جزءاً من تعاون استراتيجي واسع بين الطرفين، لكن التعاون الفعلي بدا متقطعًا ومنخفض المستوى بحيث لا يمثل تحالفاً استراتيجياً رئيسياً وإنما مجرد مظهراً من مظاهر العلاقات الجيدة بشكل عام. وبحسب ما ورد كانت الهند تأمل في أن يمهد الإعلان الطريق لمبيعات هندية لإيران لتحديث أنظمة الأسلحة التقليدية الإيرانية الصنع. وهو ما لم يتحقق بسبب العقوبات الأمريكية على "طهران".[3]

الجدير بالذكر، أن البلدين يتعاونان في المجال البحري ضمن ما يعرف بندوة المحيط الهندي البحرية "IONS" (Indian Ocean Naval Symposium)، وهي سلسلة من اللقاءات أطلقتها الهند في فبراير 2008 تعقد كل عامين وتضم 24 دولة عضو تمثل الدول المتشاطئة على المحيط الهندي ممثلة في قادة بحرياتها وذلك لمناقشة القضايا البحرية الإقليمية وزيادة التعاون الأمني البحري، وقد استضافت "طهران" الندوة في نسختها السادسة خلال الفترة من 22-25 أبريل

(1) Khalid Rahman, "India-Iran Relations and Current Regional Dynamics,Op.Cit, P: 34.

(2) Monish Tourangbam," India-Iran Relations amidst Strategic Constraints", Op.Cit, P: 189.

(3) K.Alan Kronstadt (Coordinator) and Kenneth Katzman, "India-Iran Relations and U.S. Interests", Op.Cit, P:5.

2018 [1]، إلا أنه ورغم أن إيران تمثل جزءاً مهماً جداً من المحيطين الهندي والهادئ، وتعد شريكاً مهميناً في الجغرافيا السياسية للمنطقة الممتدة من الجنوب إلى وسط وغرب آسيا، تظل الولايات المتحدة الشريك الأساسي للهند فيما يتعلق بالخطط الأمنية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. [2]

لذا فإن التوترات ما بين الولايات المتحدة وإيران عرقلت النشاط الهندي الخاص بتفعيل سياسة "النظر شرقاً" والحفاظ على علاقات متطورة مع إيران التي تعدها الهند ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهدافها، واضطرت الهند في نهاية المطاف للانصياع للإرادة الأمريكية وتقليل مستوى علاقاتها التجارية مع إيران، بالرغم من تعارض هذا مع سعي الهند لأن تصبح قوة فوق إقليمية، وحاجاتها لاستيراد 73% من موارد الطاقة اللازمة من الخارج. ليس هذا فحسب، بل وتأتي الهند على علاقاتها بإيران لحساب علاقاتها بالولايات المتحدة، بالرغم من أن ذلك سوف يؤدي –من وجهة النظر الهندية– لفجوة تنتظرها الصين للولوج منها لملء الفراغ الذي ستتركه الهند مع إيران، ولهذا يرى عدد من المحللين أن التراجع في العلاقات الهندية بإيران في الوقت الحالي والناتج عن الضغوط الأمريكية يبقى تراجعاً مؤقتاً [3]، فهو ليس أكثر من تكتيك مؤقت ستخدمه "نيودلهي" لحين تغيير الأوضاع على المسرح العالمي. فالعلاقة التي تجمع الهند وإيران تشهد تراجعاً ولكن لم يتم قطعها بالكامل بسبب حاجة الهند المتزايدة إلى الطاقة، والخلافات المتصاعدة بينها وبين الصين، وخوفها

---

[1] "ندوة المحيط الهندي البحرية"، **موقع معرفة**. على الرابط:
URL: https://www.marefa.org/ندوة_المحيط_الهندي_البحرية

[2] Monish Tourangbam," India-Iran Relations amidst Strategic Constraints", Op.Cit, P: 190

[3] د/ أسامة نور الدين، "التوازنات الحرجة: تأثير القوى الإقليمية والدولية على علاقة الهند بإيران"، **مجلة الدراسات الإيرانية**. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، المجلد 2، العدد 10، أكتوبر 2019، ص:122.

من قيام الصين بملء الفراغ الذي ستتركه مع إيران في حال انسحاب الهند من كافة المشاريع التي تجمعها بالهند، فالهند وعلى الرغم من علاقاتها بالولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، تحاول بناء شبكة علاقات إقليمية مع كلٍ من أفغانستان وباكستان وإيران، استجابةً للمتطلبات المحلية التي تُعَد ذات أهمية كبيرة في سياسات الهند الإقليميَّة وَالدوليَّة، لذلك ستظل إيران، رغم خلافها مع الغرب، تشكل جزءاً أساسياً من حسابات الهند المستقبلية [1]، فالهند ترى في آسيا الصغرى وإيران بصفة خاصة إمكانات هائلة للطاقة وللسوق الاستهلاكية الهندية، وهي وإن تراجعت في علاقاتها التجارية مع إيران الآن إلا أنه يتوقع أن تعود لتأمين التوازن الجيوسياسي الذي تحاول الحفاظ عليه في المنطقة. [2]

الخلاصة:

منتهى القول، أن لكل من الهند والولايات المتحدة مصالح جوهرية مع الصين لا ترغبان في تعريضها للخطر. والأكثر ترجيحاً هو ظهور نظام "توازن القوى الناعم" بين الدول الثلاث، حيث تسعى كل دولة إلى تحسين العلاقات على كلا الجبهتين. ومن المحتمل أن يكون التعاون بين اثنين مقابل الثالث وفصل كل قضية من القضايا ذات الاهتمام المشترك على حدة. على سبيل المثال، تسعى كل من الهند والولايات المتحدة إلى إنهاء تزويد الباكستان بالصواريخ الصينية، ومن ناحية أخرى، قد تجتمع الهند والصين معاً في السعي لتحقيق هدفهما المشترك المتمثل في عالم متعدد الأقطاب، ومع ذلك، لن يكون نظام التوازن "الناعم" هذا ثابتاً ويمكن أن يتحول من نظام "ناعم" إلى نظام "صلب" وإن كان من المرجح أن يكون المحدد الحاسم في هذه العملية هو السياسات والإجراءات الصينية حيث يمكن للسلوك

[1] المرجع السابق، ص:134.

[2] المرجع السابق، ص:122.

العدائي من جانب الصين أن يحول العلاقة إلى نظام "صارم" من التحالفات الرسمية. [1]

وهكذا يتضح أن الصين الصاعدة تلعب دور الموازن (Balancer) للعلاقات الأمريكية – الهندية، وأن هذه الترويكا تشكل وتوجه المشهد السياسي في منطقة شرق آسيا.

أما فيما يتعلق بالمحدد الإيراني، فعلاقات الهند بإيران كانت وستظل مليئةً بالتعقيدات نظراً لوجود مزايا اقتصادية وجغرافية إستراتيجية للعلاقة يقابلها رؤى ومصالح متناقضة للأطراف الخارجية الفاعلة مثل: الولايات المتحدة وباكستان والصين ودول الخليج العربي. ومن ثم، ستظل العلاقات الهندية الإيرانية مليئةً بالتحديات والكثير من التقلبات بسبب معطيات الجغرافية السياسية وتغير مصالح القوى المؤثرة المتنافسة، إضافةً إلى استمرار الأزمات الخارجية خاصة أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية والخليجية الإيرانية، التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على العلاقات الهندية الإيرانية. [2]

ومما سبق يتضح أن الهند إذا ما وضعت في موضع الاختيار ما بين الولايات المتحدة وإيران فإنها ترجح دوماً الأولى دون الثانية بحكم ما بينهما من روابط وثيقة ومصالح استراتيجية متبادلة.

---

[1] Venu Rajamony, **India-China-U.S. Triangle: A 'Soft' Balance of Power System in the Making**, CSIS, the Center for Strategic and International Studies, March 15, 2002, pp: 5-6.

[2] د/ أسامة نور الدين، "التوازنات الحرجة: تأثير القوى الإقليمية والدولية على علاقة الهند بإيران"، مرجع سابق، ص:129.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- **الرسائل العلمية:**

1. د/ لبنى جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017.

- **الكتب:**

1. أ.د/ درية شفيق بسيوني، **أصول العلاقات الدولية**. (القاهرة، جامعة حلوان، كلية التجارة، 2000).

2. أ.د/ عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**. (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، 2007.

- **الكتب المترجمة:**

1. فيديا نادكارني، **الشراكات الاستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات**. دراسات مترجمة 64، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولي، 2014.

- **الدوريات والصحف العربية:**

1. د/ صفاء حسين على الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**. العدد12، المجلد3، السنة3، 2011.

2. د/ صفاء حسين على، "مستقبل العلاقات الهندية الأمريكية: الدوافع والمحددات"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**. العدد 20، يوليو 2020.

3. د/ عبد العزيز مهدي الراوي، "العلاقات الصينية – الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية"، **المجلة السياسية والدولية**. كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد 14، 2010.

4. هشام الصادق، "العلاقات الهندية الصينية.. قمة الانفراج التاريخية"، **السياسة الدولية**. العدد153، يوليو2003.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. د. أسامة نور الدين، "التوازنات الحرجة: تأثير القوى الإقليمية والدولية على علاقة الهند بإيران"، **مجلة الدراسات الإيرانية**. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، المجلد 2، العدد 10، أكتوبر 2019، على الرابط:
URL:https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2020/01/التوازنات-الحرجة-تأثير-القوى-الإقليمية-والدولية-على-علاقة-الهند-بإيران.pdf
2. براكريتي غوبتا، "الهند بين الاستجابة لحظر استيراد النفط الإيراني وتحديه: واشنطن طالبت نيودلهي بوقف استيراد النفط الخام من طهران بشكل قاطع"، **جريدة الشرق الأوسط**.30 أبريل 2019، على الرابط:
URL: https://aawsat.com/home/article/1701086/ الهند-بين-الاستجابة-لحظر-استيراد-النفط-الإيراني-وتحديه
3. خالد بشير، "العلاقات بين الهند وإيران وتحولاتها... تقارب أم مواجهة؟"، 2021/9/20. على الرابط:
URL:https://hafryat.com/ar/blog/العلاقات-بين-الهند-وإيران-وتحولاتها-تقارب-أم-مواجهة؟/
4. دينا قدري، "بعد مناوشاتها مع السعودية... الهند تستعد لاستئناف استيراد النفط الإيراني: في انتظار تخفيف العقوبات الأميركية"، **الطاقة**. منصة إعلامية متخصصة في شؤون الطاقة، واشنطن، 8 أبريل 2021. على الرابط:
URL:https://attaqa.net/2021/04/08/بعد-مناوشاتها-مع-السعودية-الهند-تستعد
5. د/ رغدة البهي، "سيناريوهات متعددة: إلى أين يتجه الصراع التكنولوجي بين الصين والهند؟"، **دورية اتجاهات الأحداث**. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020/7/14. على الرابط:
URL:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5697/سيناريوهات-متعددة-إلى-أين-يتجه-الصراع-التكنولوجي-بين-الصين-والهند
6. د/ محمد فايز فرحات، "تجدُّد النزاع الحدودي بين الصين والهند .. لماذا الآن؟"، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، يونيو 2020، على الرابط:
URL: https://epc.ae/ar/brief/renewal-of-border-dispute-between-china-and-india-why-now
7. "التوتر بين الصين والهند.. الأسباب والسياق والانعكاسات"، **نشرة أخبار الساعة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 7289، 3 يونيو 2020.على الرابط:

URL: https://www.ecssr.ae/reports_analysis-الأسباب-والهند-الصين-بين-التوتر/ والسياق

8. بهارات بتروليوم الهندية قد تستأنف شراء نفط إيران إذا رُفعت العقوبات"، وكالة أنباء رويترز.27مايو 2021. على الرابط:

URL:https://www.reuters.com/article/india-iran-oil-aa6-idARAKCN2D82BB

9. "الصوت عبر الانترنت"، **موسوعة ويكيبيديا**. على الرابط:

URL: https://ar.wikipedia.org/wiki/الصوت_عبر_الإنترنت

10. "ندوة المحيط الهندي البحرية"، **موقع معرفة**. على الرابط:

URL: https://www.marefa.org/ندوة_المحيط_الهندي_البحرية

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Scientific Thesis:**

1. Pradeep N, **India-United States Strategic Cooperation and The China Factor in The Indian Ocean Region: Evolving Dynamics.** PhD Thesis**,** Department of Political Science, Bangalore University, Bangalore, India, March 2021.

- **Reports:**

1. Commodore Katherine Richards, "China-India: An analysis of the Himalayan territorial dispute", **Indo-Pacific Strategic Papers.** Australian Defence College. Centre for Defence and Strategic Studies, February 2015.
2. K.Alan Kronstadt (Coordinator) and Kenneth Katzman, "India-Iran Relations and U.S. Interests", **CRS Report for Congress**. Congressional Research Service, The Library of Congress, August 2, 2006.
3. Richard M. Rossow, Joseph S. Bermudez, **A Frozen Line in the Himalayas**, Center for Strategic and International Studies (CSIS),2020.
4. Sumit Ganguly and M. Chris Mason, **An Unnatural Partnership?: The Future Of U.S.-India Strategic Cooperation.** Strategic Studies Institute, US Army War College, 2019.
5. Venu Rajamony, **India-China-U.S. Triangle: A 'Soft' Balance of Power System in the Making**, CSIS, the Center for Strategic and International Studies, March 15, 2002.

- **Periodicals:**

1. Asghar Ali, Nazim Rahim, "Sino-Indian Competition of Concepts and Narratives: Implications for Pakistan", **The Dialogue**. Volume 16, Issue 3, July-September 2021.
2. C. Raja Mohan," India and the Balance of Power", **Foreign Affairs**. Council on Foreign Relations, Vol. 85, No. 4, Jul. – Aug. 2006.
3. Chietigj Bajpaee,"China-India: Regional Dimensions of the Bilateral Relationship", **Strategic Studies Quarterly**. Air University Press, Vol. 9, No. 4, Winter 2015.
4. Khalid Rahman, "India-Iran Relations and Current Regional Dynamics", **Policy Perspectives.** Pluto Journals, Vol. 7, No. 2, July – December 2010.

5. Mahwish Hafeez, “India-Iran Relations: Challenges and Opportunities”, **Strategic Studies**. Institute of Strategic Studies Islamabad, Vol. 39, No. 3, Autumn 2019.
6. Mohammad Soltaninejad,“Iran–India Relations”, **India Quarterly**. Sage Publications Ltd, Vol. 73, No. 1, March 2017.
7. Monish Tourangbam,” India-Iran Relations amidst Strategic Constraints”, **Indian Foreign Affairs Journal.** Vol. 13, No. 3, July–September 2018.
8. Dr. Mussarat Jabeen, “Indo-US Relations in Changing Regional Context of Post 9/11 Events”, **Journal of Contemporary Studies**. Vol. III, No.1, Summer 2014.
9. Sankalp Gurjar, “The Iran Challenge Unraveling India’s Foreign Policy Dilemma”, **Journal of Indo-Pacific Affairs.** July-August 2023.
10 Sujata Ashwarya Cheema, “India–Iran Relations: Progress, Challenges and Prospects”, **India Quarterly**. Vol. 66, No. 4, 2010.

- **The Net:**

1. Pranshu Verma," In Wake of Recent India-China Conflict, U.S. Sees Opportunity", **The New York Times.** Oct. 3, 2020,at:URL:https://www.nytimes.com/2020/10/03/world/asia/india-china-trump.html.
2. Ranjit Bhushan, “New US policy on Tibet can imply a strategic shift in India’s Himalayan intentions”, **Money Control.** e-Eighteen.com Limited, Mumbai, 23 January 2021.At:URL:https://www.moneycontrol.com/news/trends/current-affairs-trends/new-us-policy-on-tibet-can-imply-a-strategic-shift-in-indias-himalayan-intentions-6386131.html
3. Jayshree Bajoria,"The Question of Tibet", Council on Foreign Relations. December 5, 2008. At: URL: https://www.cfr.org/backgrounder/question-tibet